مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (2) 2023

تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (2004 - 2020)

ا.م.د ميامي صلال صاحب نور الهدى حسين علي

قسم الاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة القادسية

Analysis of the relationship between the exchange rate and inflation in Iraq For the term (2004 - 2020)

.Alshukri@qu.edu.iq - Admin.ecco21@qu.edu.iq

abstract

The research aims to stop at the concept of inflation and the exchange rate, analyze exchange rate changes and analyze the reality of the inflation index in Iraq, in addition to analyzing the relationship between the exchange rate and inflation in Iraq during the period (2004-2020).

The research also stems from the hypothesis that the exchange rate has an impact on inflation levels in Iraq.

The exchange rate is also a major linking tool between the local economy and international economies, and therefore the exchange rates leave an inevitable impact on the country's economy, whether in its internal or external transactions. Therefore, the study of exchange rates and their impact on the variables of economic stability is a very important issue for an economy that seeks to achieve internal and external balance. As well as achieving stability in the local currency exchange rates and relative stability in inflation rates.

For this reason, the research was divided into two sections. The first topic dealt with the conceptual aspect of the exchange rate and inflation, while the second topic was about analyzing the impact of the exchange rate policy on the levels of inflation in Iraq.

The research reached a set of results, the most prominent of which was, that the relationship between the exchange rate and inflation is an inverse relationship, and this can be clarified through the government's action to raise the exchange rate, i.e. reduce the value of the national currency against foreign currencies. Simple, but an inverse relationship between them.

The research came out with a set of recommendations, the most prominent of which was the need to draw up a clear policy by the Central Bank of Iraq to achieve permanent stability in the exchange rate and to ensure a positive impact on inflation levels and the economy as a whole.

Key words: exchange rate, inflation

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (2) 2023

المستخلص

يهدف البحث إلى التوقف عند مفهوم التضخم وسعر الصرف ، وتحليل تغيرات سعر الصرف وتحليل واقع مؤشر التضخم في العراق، بالإضافة الى تحليل العلاقة بين سعر الصرف و التضخم في العراق خلال المدة (2004-2020) .

كما ان البحث ينطلق من فرضية مفادها إن سعر الصرف له اثر على مستويات التضخم في العراق .

كما ويعد سعر الصرف أداة ربط رئيسه بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات الدولية ومن ثم فأن أسعار الصرف تترك آثراً محتوما في اقتصاد الدولة سواء في معاملاتها الداخلية أم الخارجية ولهذا فأن دراسة أسعار الصرف وأثرها في متغيرات الاستقرار الاقتصادي مسألة في غاية الأهمية لاقتصاد يسعى الى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي فضلا عن تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملة المحلية والاستقرار النسبي في معدلات التضخم.

ولأجل ذلك تم تقسيم البحث الى مبحثين تناول المبحث الاول الجانب المفاهيمي لسعر الصرف و التضخم ، اما المبحث الثاني كان عن تحليل أثر سياسة سعر الصرف على مستويات التضخم في العراق .

وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج كان ابرزها، ان العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة عكسية، ويمكن توضيح ذلك من خلال قيام الحكومة بإجراء رفع سعر الصرف اي تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، فعندما انخفضت قيمة الدينار العراقي فقد ارتفع معدل التضخم ولو بنسبة بسيطة، لكنها علاقة عكسية بينهما .

وخرج البحث بمجموعة من التوصيات كان ابرزها، يتطلب رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف وبما يضمن التأثير الايجابي على مستويات التضخم والاقتصاد ككل .

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف ، التضخم .

المقدمة

يبرز دور السياسة النقدية بوصفها أداةً من ادوات السياسة الاقتصادية الكلية ، حيث ان دورها فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وخلق بيئة مناسبة للتنمية عن طريق معالجة التضخم وتحقيق استقرار في اسعار الصرف واسعار الفائدة والحفاظ على القوة الشرائية للنقود .

إن استقرار قيمة العملة يعد من أولويات السياسة النقدية في مختلف البلدان ، وأن هذا الاستقرار يعد حجر الأساس لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، وجذب رؤوس الأموال، والمحافظة على استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم، لذلك تسعى معظم الحكومات الى أنتهاج سياسات تهدف الى ضمان استقرار سعر الصرف الاجنبي أمام عملتها، ويتعاظم هذا الدور في الدول النامية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصاداتها بشكل كبير، ومن عجز أكبر في موازين مدفوعاتها، مما يجعلها أشد تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية، وأكثر عرضة للأزمات والمشاكل الخارجية مما ينعكس سلبا على درجة الاستقرار المحلي فيها.

كما ويعد سعر الصرف أداة ربط رئيسه بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات الدولية ومن ثم فأن أسعار الصرف تترك آثراً محتوما في اقتصاد الدولة سواء في معاملاتها الداخلية أم الخارجية ولهذا فأن دراسة أسعار الصرف وأثرها في متغيرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي مسألة في غاية الأهمية لاقتصاد يسعى الى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي فضلا عن تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملة المحلية والاستقرار النسبي في مستويات التضخم.

ولهذا تنبع مشكلة البحث من ان الاقتصاد العراقي ما زال يعاني من التخلف و الفقر بالإضافة الى ارتفاع معدلات التضخم و عدم استقرار قيمة الدينار امام الدولار ، مما يولد التساؤل الذي يقول : هل أن لأسعار الصرف تأثير على مستوى التضخم في العراق ؟

كما ان البحث ينطلق من فرضية مفادها إن سعر الصرف له اثر على مستويات التضخم في العراق .

ويهدف البحث الى التوقف عند مفهوم التضخم وسعر الصرف ، وتحليل تغيرات سعر الصرف وتحليل واقع مؤشر التضخم في العراق، بالإضافة الى تحليل العلاقة بين سعر الصرف و التضخم في العراق خلال المدة (2004-2020) .

المبحث الأول

الجانب المفاهيمي لسعر الصرف والتضخم

اولا: مفهوم سعر الصرف

عندما نشتري سلع أو نستثمر في بلد آخر، فإن ذلك يتطلب أن نحصل على عملة ذلك البلد لإتمام هذه العملية، وكذلك الحال عندما يقوم الأجانب بالاستثمار في الإقتصاد المحلي أو شراء منتجاته، فالأمر يتطلب حصولهم على العملة المحلية[1]، إذ إن من مميزات التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية، هي عدم استخدام وحدة نقد مشتركة يتم التعامل بها على الصعيد الدولي، وكما هو الحال في التجارة الداخلية التي تخضع لنظام نقدي واحد يتضمن عملة وطنية موحدة[2]، وبما أن لكل بلد وحدته النقدية التي يتخذها أساساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع، كان لابد أن يسبق أو يرافق أو يلحق، كل عملية تبادل للسلع والخدمات والموجودات المالية، تبادل عملات البلدان الداخلة في هذه المعاملات، لذلك تجري مقارنة لأقيام تلك العملات، وينشأ ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي (The Foreign Exchange Rate)، ويعد سعر الصرف كأي سعر أخر يتم التعامل معه في نظرية الأثمان، مع فارق يعطي الأهمية القصوى لهذا السعر هو يربط جهازي الأثمان لبلدين مختلفين[3] ويشير سعر الصرف الأجنبي إلى عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية[4]، وبهذا المعنى فان سعر الصرف هو سعر

([1]). د. أحمد ابريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،ط(1)،2012.

([2])Griffiths ,A , and S.wall , Applied Economic , 7ed , Longman , London 1998 , P.62.

[3] د.اديب قاسم شندي ، النقود والبنوك ، ط(1) ، دار ضياء للنشر والطباعة ، النجف الاشرف ، 2010.

([4])Ran EjazALi , other , Relation Between Exchange Rate and Budegtary Empirical Evidence from Pakistan , journal of Applied sciences , university of Agriculture , faisal abed , PAKISTAN , 2(8) , 2002 , p.839 .

عملة مقومة بعملة أخرى، إذ تعد أحدى العملتين سلعة والأخرى هي النقد الذي يقيس تلك السلعة، وهنالك طريقتان في النظر لأي من العملتين كسلعة، إحداهما وهي الشائعة ترى إن العملة الأجنبية هي السلعة، وتقاس الوحدة الواحدة منها بالعملة المحلية وهي الطريقة المباشرة، أما الطريقة غير المباشرة فتعد السلعة هي العملة المحلية تقاس وحدتها بالعملة الأجنبية[1]، و يمكن إن نعرف سعر الصرف على أنه سعر عملة بلد معين بإزاء مبادلتها بعملات بلدان أخرى ويعرف أيضاً بأنه سعر وحدة نقدية لبلد معين بلقياس ألى وحدة نقدية لبلد آخر[2]، فعلى سبيل المثال إن عدد الدولارات اللازمة للحصول على جنيه إسترليني = 1.5 (دولار) أو (1) دولار = 0.666 جنيه إسترليني. ويتضح لنا من ذلك إن سعر الصرف يأخذ اتجاهين الاتجاه الأول يوصلنا إلى تعريف سعر الصرف بأنه (عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي) ، أما الاتجاه الثاني يوصلنا إلى تعريف سعر الصرف بعدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الوطنية[3] ومن ثم يتضح لنا من هذه التعاريف إن أسعار الصرف تمثل حلقة الوصل بين مختلف العملات الوطنية، مما يؤدي إلى سهولة المقارنة بين التكاليف والأسعار وتحديدها بين مختلف الدول، وهي بذلك تكون من أبرز الأسس التي تعتمد عليها العلاقات الإقتصادية التجارية، وبخلاف بقية الأسعار فان لسعر الصرف أهمية خاصة تظهر على الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال تأثيره على نظام الأسعار في البلد في حالة أي تغير يطرأ عليه، فضلاً عن أنه يؤثر على حجم استيرادات وصادرات البلد في حين إن تغير بقية الأسعار داخل البلد لا يؤثر إلا على قطاعات معينة في الاقتصاد الوطني، وسعر الصرف هو سعر للعملات الأجنبية يحدده الطلب والعرض في سوق الصرف، وبذلك لا يختلف هذا السعر عن أسعار السلع الأخرى، أو إنه ليس أكثر من مجرد سعر يعلن في الأسواق المحلية يومياً شأنه شأن مختلف السلع الدولية الأخرى، وأسعار الصرف لا غنى عنها طالما بقيت الحاجة قائمة للعلاقات الإقتصادية الدولية، ويمكن تصور الحالة التي يستغنى فيها عن أسعار الصرف عندما تستخدم جميع الدول عملة مشتركة، وتقل أهميتها في المناطق النقدية (كما في منطقة اليورو) .

---

[1] - Homby , w , others , Business Economics , Hernyling Ltd , U.K. 1997 , P.42 .

([2])Michal parkin , Macroeconomics , 6th , edition , pearson , Education , Inc , New York , 2003 , P.690 .

([3]) Baumol , S, William , Economics , princples and policy m 7ed m the Dryden New York university , 1998 , P.882 .

ثانيا: مفهوم التضخم

لقد مر مفهوم التضخم بتطورات واسعة فمن هذه المفاهيم من استند الى مفهوم النظرية الكمية للنقود ومنها من أستند الى النظرية الكنزية وكذلك التطورات الحديثة في النظريات التي فسرت ظاهرة التضخم ومن ثم فلا بد من ان تتعدد التعريفات فضلاً عن تعدد أسباب ومصادر التضخم ومن هذه التعريفات:

إن التضخم يمثل عملية الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية طويلة أي أنه عملية أنخفاض مستمر في القيمة الحقيقية للنقود [1] ، واتفق كل من النقديين والكينزيين وكذلك فريدمان على أن التضخم هو ظاهرة نقدية في الأجل الطويل وهو حالة من الأرتفاع المستمر للأسعار[2] .

وعرّف التضخم أيضاً أنه : حركة صعودية للأسعار تتصف بالأستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض[3] .

وكذلك يعني حالة الأرتفاع المستمر في الأسعار ويعكس حالة عدم التوازن ما بين القطاع النقدي والقطاع السلعي [4].

وقد عرف الأقتصادي المشهور (P.Samuelson) معدل التضخم على أنه نسبة التغير المئوية في المستوى العام للأسعار الذي يعني أن التضخم يحدث عندما يرتفع المستوى العام للأسعار ، ويحتسب بأستخدام الأرقام القياسية (المتوسطات الموزونة) لأسعار آلاف المنتجات الفردية ، أي أن الرقم القياسي لسعر المستهلك يقيس الكلفة السوقية لسلة المستهلك من السلع والخدمات بالمقارنة الى كلفة تلك الحزمة من السلع والخدمات في سنة معينة [5] .

---

(1) عبد المنعم السيد علي وهيل عجمي : الأقتصاد السياسي للتضخم في العراق خلال الفترة (1988-1992) ، 1992،ص92-93

(2) Frederic.S.Mishkin ، The Economic of Money، Banking and Finuncial Markets،Seventh Edition، Pearson Addision Wesley، Boston،2004، p.632 .

(3) نبيل شحاتة أبراهيم الروبي : التضخم في الأقتصاديات المختلفة – ودراسة تطبيقية للأقتصاد المصري – الأسكندرية – 1973 ص19-20

(4) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الأقتصادي ، التضخم في الأقتصاد العراقي ، 1990 ، ص1 .

(5) Paul A Samuelson and William D.Nordhaus ،Macro Economics Seventeenth Edition، Mc Graw – Hill Companies،Irwin،2001 pp. 337-338 .

وعرَف آكلي التضخم : عملية تعبر عن أتجاه واضح ومستمر في أرتفاع المستوى العام للأسعار ، ويمكن النظر الى التضخم على أنه حالة عدم توازن (disequilibrium) وأنه يجب تحليلها بأستخدام التحليل الديناميكي وليس بأستخدام التحليل الساكن[1] ، وعرّف التضخم أيضاً : إنه عملية الأرتفاع المستمر في مستوى الأسعار نتيجة نمو عرض النقود بمعدلات عالية[2] .

ولقد أكد فريدمان أيضاً أن التضخم هو أختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها وأن ظاهرة الأفراط في عرض النقود هي المسؤولة عن ظاهرة التضخم ، ينبغي علينا ألا نبحث فقط العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم المعروض من السلع والخدمات ، وأنما على أساس مقدار تأثيرها في زيادة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي من كمية النقود نفسها [3] .

أن تعريفات التضخم التي تستند الى النظرية الكمية للنقود ترى أن التوسع في عرض النقود هو السبب وأن الأرتفاع في الأسعار هو النتيجة أنما هو محل شك فيما يتعلق بأثباتها من الناحية الميدانية ، لأنه في المانيا ظهرت حالة عكسية للعلاقة بين السبب والنتيجة ، فقد كانت الأسعار ترتفع بمعدلات كبيرة وسريعة وهي التي كانت العامل الفاعل بحيث أن معدل الزيادة في عرض النقود لايستطيع أن يلحق بالأرتفاع السريع للأسعار[4] .

وهناك من ينظر الى التضخم على أنه أرتفاع مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل أرتفاع مستوى العرض الكلي نتيجة لعوامل عديدة يقع في مقدمتها الإنفاق الحكومي الممول بالعجز والتوسع في عرض النقود بشكل لا يتناسب وتطور العرض الكلي للسلع والخدمات[5] .

---

(1) آكلي : الأقتصاد الكلي : النظرية والسياسات – ترجمة د. عطية مهدي سليمان ومراجعة عبد المنعم السيد علي / 1980 ص615

(2) Fredric. Mishkin، Opcit، p.635 .

(3) Friedmum ، The Supply and Changes in Prices and Output ، 1965 .p. 20
وأيضاً أنظر : زكريا عبد الحميد : نقود وبنوك مع وجهة نظر أسلامية ، ص332

(4) سامي خليل : أقتصاديات النقود والبنوك – النظريات والسياسات المالية والنقدية الكتاب الثاني ، الكويت ، 1982 ، ص585 .

(5) جمهورية العراق - وزارة التخطيط : التضخم في الأقتصاد العراقي ، ص1 .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (2) 2023

المبحث الثاني

تحليل أثر سياسة سعر الصرف على مستويات التضخم في العراق

اولا : تحليل واقع سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)

أصبح سعر الصرف من الأدوات المهمة ذات اهداف واضحة المعالم، بعد التغير الذي شهدة الاقتصاد العراقي من الناحية السياسية والاقتصادية، وضعف الثقة بالدينار العراقي وتدهور وظيفتها كمخزن للقيمة، وقد جاءت هذه الأهمية خصوصاً بعد حصول البنك المركزي على استقلاليته بموجب قانون 56 لعام 2004، فقد عد استقرار سعر الصرف الدينار العراقي في السوق الموازي من اهم وظائف البنك المركزي واصبح البنك المركزي سوق مركزي للعملة الأجنبية عن طريق مزادات يومية لبيع وشراء الدولار بهدف تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وبناء غطاء من العملة الأجنبية كاحتياطي[1] ، ونلاحظ من خلال الجدول(1) والشكل (1)، تطورات سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي في السوق الموازي للمدة (2004-2020) ونجد ان سعر الصرف الدينار العراقي في السوق الموازي في المدة من 2004- 2006 كان بمعدل 1453 -1475، وذلك بسبب عدم الإستقرار النقدي والمالي والتغير الاقتصادي الذي حصل بعد الإحتلال الأمريكي للعراق وما تبعها من تدهور الأوضاع الأمنية كل ذلك انعكس سلباً على تكاليف المعيشة والسكن وجميع المواد بما فيها أسعار النفط والبنزين فضلاً عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية، وغيرها من المستلزمات الأخرى التي شهدت ارتفاعاً في تلك الفترة، الإ أن البنك المركزي اتخذ العديد من الإجراءات منها خفض سعر الصرف الرسمي ليعطي قيمة للدينار العراقي، وذلك نتيجة لاتجاه عزوف الأفراد

1- عبد الحسين الغالبي، ليلى بديوي مطوق،" صدمات السياسة النقدية"، دار النور للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص299.

عـن الإحتفـاض بالـدينار العراقـي او اجـراء التعـاملات بـه بشـكل كبيـر فـي العمليـات التجاريـة وظهـور ظـاهرة الـدولرة فـي السـوق، ممـا ادى الـى قيـام البنـك المركـزي الـى رفـع سـعر الصـرف للـدينار العراقـي مقابـل الـدولار، واعطـاء قيمـة حقيقيـة للـدينار العراقـي، مـن خـلال اتبـاع اسـلوب المـزادات اليوميـة فـي بيـع وشـراء العمـلات الأجنبيـة لتغطيـة الطلـب علـى الـدولار فضـلاً عـن اتبـاع نظـام سـعر الصـرف المعـوم المـدار[1]، وبـذلك اعـاد للـدينار العراقـي الثقـة كعملـة محليـة يعتـد بهـا فـي التعـاملات اليوميـة والتجاريـة، مـدعوماً برصـيده مـن الـدولار الأمريكـي، وبالتـالي فقـد انخفـض سـعر الصـرف المـوازي فـي المـدة اللاحقـة، اذ بلـغ 1267 دينـار عـام 2007، وبمعـدل نمـو قـدره (0.0%) عـن العـام السـابق لـه، امـا عـام 2008 ومـع حلـول الأزمـة الماليـة وتأثيرهـا علـى العـراق فقـد انخفـض سـعر الصـرف المـوازي الـى 1203 دينـار عراقـي، وقـد تراجـع معـدل النمـو فـي سـعر الصـرف المـوازي الـى (0.05-%) عـن العـام السـابق لـه ، كمـا ان هـذا التراجـع الطفيـف فـي سـعر الصـرف الحقيقـي لا يـؤثر بشـكل كبيـر علـى تراجـع حجـم المبـادلات التجاريـة، بسـبب طبيعـة المعـاملات والانتـاج المتحقـق، فهـو متـآتي مـن صـادرات الـنفط بشـكل شـبه كامـل ولـيس مـن تنوع قاعدة انتاجية تتأثر بشكل كبير بتغيرات سعر الصرف للدينار العراقي[2].

وكـذلك فـي السـنوات اللاحقـة فـنلاحظ انـه فـي المـدة بـين2009-2011 فقـد شـهدت اسـتقراراً ملحوظـاً مـع تراجـع طفيـف فـي سـعر الصـرف المـوازي نتيجـة لتحسـن قيمـة الـدينار

1 – عمر محمد عكاوي، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 37، لسنة 2017، ص 103و 104.

2- مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2011 ، ص 5 .

العراقي مما زاد من ثقة الافراد وضيق ظاهرة الدولرة[1]، اذ بلغ سعر الصرف 1203 دينار لكل دولار أمريكي، عام 2009، وبمعدل نمو سالب قدره(−0.02%) وكذلك في العامين اللاحقين له، وقد بلغ معدل النمو خلال هذه المدة 0.00% عام 2010، ونسبة 0.01% عام 2011، الإ انه سرعان ما ارتفع سعر الصرف الموازي خلال عامي 2012−2013 فقد ارتفع الى 1233 دينار وبمعدل نمو حقيقي بلغ قدره 0.03% ولو بفارق قليل لكلا العامين وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة احتياطي البنك المركزي من العملة الأجنبية اذ بلغ في عام 2013 ما يقارب 75 مليار دولار، الا انه انخفض مرة ثانية الى 1214 دينار عام 2014، وانخفض معدل التغير في سعر الصرف الى (−0.01%) نتيجة لتأثر العراق بالأزمة المالية العالمية[2]، وأدت الى اتباع سياسة اقتصادية تقشفية انعكست سلبا على الاقتصاد العراقي.

اما في عام 2015 ونتيجة لاستمرار آثار الأزمة المالية العالمية فقد ظل سعر الصرف مقابل الدولار منخفضاً بواقع 1214 دينار لكل دولار، وبمعدل نمو سالب قدره(−0.04%) ، اما في عام 2016 وبعد ان اتسع الفارق في سعر الصرف الموازي فكان متذبذب بين الارتفاع والانخفاض بشكل واضح، ويعود الاختلاف الى العديد من الأسباب ومنها قيام البنك المركزي بتطبيق المادة 50 من قانون الموازنة الاتحادية لعام 2015 والتي تتضمن تحديد الكميات المباعة من العملة الأجنبية في المزاد بما يقارب 75 مليون دولار يومياً الا ان البنك المركزي تخلى عنها تخوفاً من اتساع الفارق بين

1− محمود محمد الداغر، حسين عطوان،" سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والمعلن للمدة (2004−2012)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 21، العدد 84، 2015، ص 280.

2 − للمزيد حول الأزمة المالية العالمية ينظر : أحمد ابريهي علي، الأزمة المالية الدولية وأثرها على قطاع المال في العالم دورات الائتمان وتغير المؤسسات والأسواق المالية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص 78.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (2) 2023

السعرين وتزامنت هذه الأسباب مع الظروف التي عاشها الاقتصاد العراقي في الفترة المتمثلة بانخفاض الاحتياطات الأجنبية نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية فضلاً عن تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية . اما عام 2019 و2020، فقد أثرت جائحة كورونا على جميع اقتصاديات دول العالم، مما انخفض سعر الصرف الموازي الى (0.0%) عام 2019، ثم حقق معدل نمو منخفض الى 0.02%، كما هو واضح في الشكل والجدول الآتي .

شكل(١)
سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

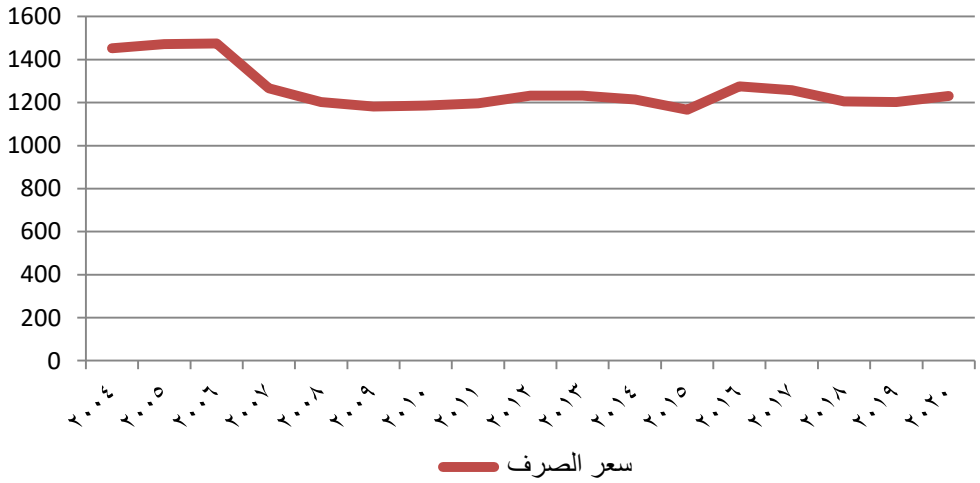

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (2) 2023

جدول(1)

سعر الصرف الموازي ومعدل نموه في العراق

للمدة 2004-2020 القيمة: دينار

التفاصيل / السنوات	سعرالصرف الموازي (السوق)	معدل التغير في سعر الصرف الموازي
2004	1453	
2005	1472	0.01
2006	1475	0.00
2007	1267	-0.14
2008	1203	-0.05
2009	1182	-0.02
2010	1186	0.00
2011	1196	0.01
2012	1233	0.03
2013	1232	0.00
2014	1214	-0.01
2015	1167	-0.04
2016	1275	0.09
2017	1258	-0.01
2018	1206	-0.04
2019	1202	0.00
2020	1231	0.02

المصدر : من عمل الباحثة استناداً الى البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، صفحات متفرقة .

ثانيا: تحليل واقع مؤشر التضخم في العراق

تعد ظاهرة التضخم من المشاكل المهمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجة الاضطرابات التي تواجه العراق والظروف الإقتصادية والإجتماعية والأمنية التي أدت الى عدم

انتظام عمل السوق المحلي وأسباب أخرى تتعلق بالنواحي النقدية والمالية منها عدم استقرار سعر الصرف، فضلاً عن الاختلال الهيكلي في الإقتصادي العراقي بين الطلب والعرض نتيجة لانخفاض الإنتاج المحلي وعدم قدرته على مواجهة الطلب المحلي والارتفاع في مستوى العام للأسعار بشكل مستمر، بالإضافة الى زيادة عرض الكتلة النقدية والى عدم وجود سياسة مالية تشجع الاستثمار داخل البلد[1].

يبين الجدول(2) والشكل المرافق له معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار في العراق، ومن المهم ان نبين خلال تحليلنا ان هناك عوامل عدة ساهمت على تنامي معدلات التضخم في العراق في أول المدة موضوع الدراسة من 2004 الى 2007، اذ انه بسبب إن انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار المشتقات النفطية، فضلاً عن أزمات السكن وبالتالي ارتفاع كلفة أسعار الدور المستأجرة وارتفاع كلفة المواد الغذائية وغيرها من العوامل خلال المدة المذكورة، كل ذلك أدى إلى ارتفاع مستوى الاسعار القياسية ومعدلات التضخم، وكذلك زيادة حجم الإنفاق العام الى مستويات قياسية ونتيجة لما تقدم فأن المستوى العام للأسعار ارتفع الى 36.4% عام 2004 ثم الى 100% عام 2007، اما معدل التضخم فقد ارتفع هو الآخر من 27% عام 2004 الى 30.8% عام 2007، وظلت مستويات الاسعار بارتفاع مستمر منذ عام 2008، فقد حققت معدل نمو قدره 112.7% عام 2008 لترتفع هذه النسبة الى 145.9% عام 2014، رغم تعرض العراق لأزمة مالية متأثراً بالازمة المالية العالمية، اما بالنسبة للتضخم فقد انخفض منذ عام عام 2008، متأثراً بالأزمة المالية العالمية الأولى التي تأثر بها العراق بشكل كبير، ومن ثم فقد انخفض معدل التضخم الى 2.7% عام 2008 ثم تراجع الى (-2.8%) عام 2009، بسبب الظروف الخارجية المحيطة وفقدان الثقة في الإقتصاد وتراجع النشاط التجاري

1 – شاكر حمود صلال، حسن خلف راضي، تحليل اثر نافذة بيع العملة على معدلات التضخم في العراق ، مصدر سابق، ص 164.

بشكل كبير بسبب الأزمة المالية، اما عام 2010 فقد تدخل البنك المركزي العراقي واتباع سياسة نقدية تعزز الثقة بالعملة العراقية وتدفع الى التعامل والمبادلات التجارية وبالتالي فقد ارتفع معدل التضخم الى 2.4% لنفس العام ثم ارتفع ليصل الى 5.6% عام 2011، اما بالنسبة للمستوى العام للأسعار فقد ظل بارتفاع مستمر رغم تلك الأزمات الإقتصادية بسبب ارتفاع التكليف والضرائب والكمارك والفساد الإداري والمالي وضعف الرقابة على التجارة وغيرها من العوامل الأخرى التي ساهمت في استمرار المستوى العام للأسعار بالارتفاع، فقد ارتفع بشكل كبير من 145.9% عام 2014، الى 149.2 عام 2019، اما معدل التضخم فنجد انه يتذبذب مابين الارتفاع والإنخفاض ويسيطر البنك المركزي العراقي عليه بشكل كبير من خلال التحكم بنوع السياسة النقدية المناسبة له، اذ نجدا انه تغير من 5.6% عام 2001 الى 1.4% عام 2015، اي بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية عام 2014، ثم انخفض الى (-0.1%) عام 2019 نتيجة أزمة كورونا(coved-19) ثم تحسن الى 1.0% عام 2020 وانخفض مستوى العام للأسعار الى 105.1% لنفس العام، ونتوصل من ذلك ان البنك المركزي ومن خلال السياسة النقدية استخدم أسلوب مزاد العملة كأحد أدواته غير المباشرة لمعالجة المشاكل الإقتصادية في العراق وهي من الأساليب الحديثة للمحافظة على استقرار سعر الصرف والحد من التضخم[1].

ومما سبق نستنتج ان خفض معدلات التضخم هو هدف أساسي بالنسبة للبنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية وحماية الاقتصاد من الصدمات بهدف كبح جماح التضخم وزيادة القوة الشرائية للأفراد مع وجود تكاليف واعباء تتحملها ميزانية البنك المركزي. وكما يبينها الجدول والشكل اللاحق.

[1] – فلاح حسن ثويني وعامر شبل زيا، تأثير التوجهات الحكومية والنقدية للبنك المركزي العراقي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2003 -2015، 23.

جدول (2)

تطورات معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2020)

التفاصيل / السنوات	الرقم القياسي للأسعار (100=2007)	معدل التضخم %
2004	36.4	27.0
2005	49.9	37.0
2006	76.4	53.2
2007	100	30.8
2008	112.7	2.7
2009	122.1	-2.8
2010	125.1	2.4
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4
2016	148.5	0.3
2017	148.7	0.1
2018	149.3	0.4
2019	149.2	-0.1
2020	105.1	1.0

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية العامة الاحصاء والابحاث، نشرات سنوية لسنوات مختلفة.

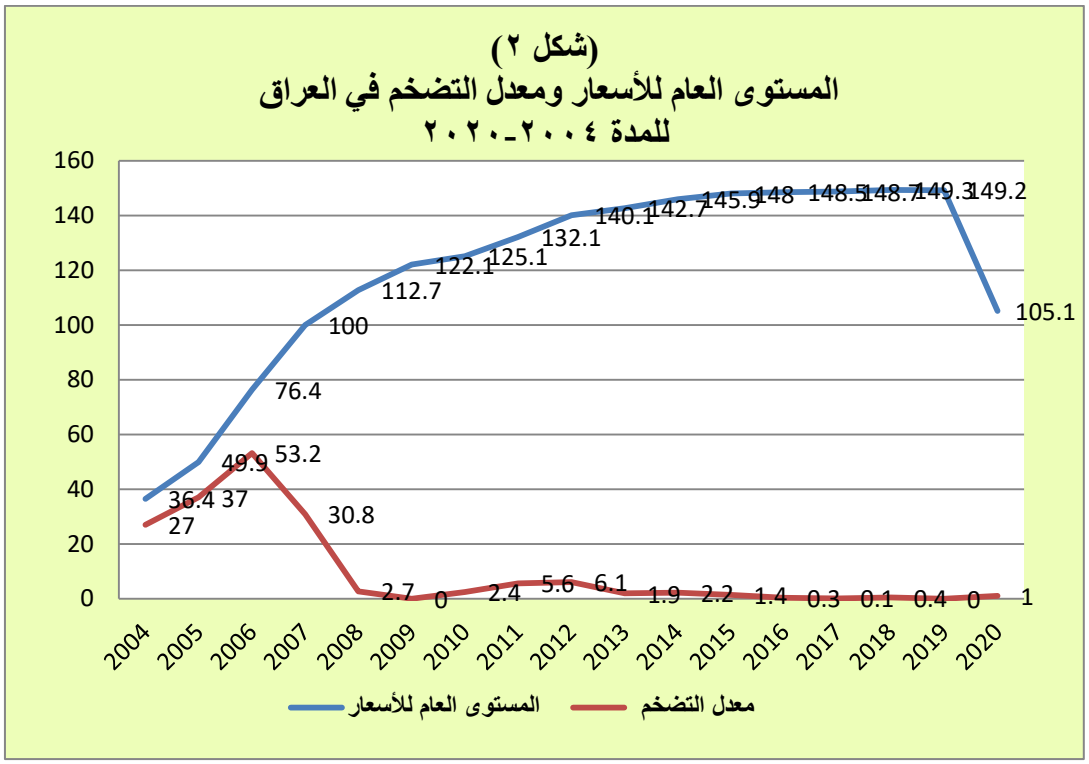

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول(2)

ثالثا: تحليل أثر العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في العراق

إن أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحدة من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد، لأنها تتأثر بمؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة ومن بين تلك المؤشرات الاقتصادية هو التضخم، وان علاقة سعر الصرف بالتضخم هي علاقة معقدة ومترابطة بنفس الوقت، وذلك لارتباط التضخم بسعر الفائدة المنخفض والعوامل المؤثرة الأخرى، الا انه بالنتيجة فأن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة عكسية ([1])، ويمكن توضيح ذلك من خلال قيام الحكومة بإجراء رفع سعر صرف اي تخفيض قيمة العلمة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، فأن ذلك سيجعل القيمة الشرائية للعملة الوطنية أقل من القيمة الشرائية لعملات بعض الدول الأخرى، ومن ثم ارتفاع قيمة السلع التي

1 . للمزيد ينظر : لحلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، ط1 ، بيروت ، مكتبة حسين العصرية ، 2010 ، ص 126 و 147 .

يرغب المستهلكون بشراءها بالعملة الوطنية، خصوصاً السلع المستوردة ، مما يؤدي الى التضخم النقدي في الإقتصاد، ويتوقف ذلك على القرارات الصائبة للحكومة ممثلة بجهاتها المختصة، وعلى مقدار تغير سعر الصرف ومدى الاعتماد على الاستيراد من الخارج. وتنوع القاعدة الانتاجية للبلد، إذ يعد التضخم أحد أهم المشاكل الذي تهدد اقتصادات الدول، نتيجة فقدان العملة المحلية لقيمتها، وقوتها الشرائية، وما يترتب عليه من ارتفاع مستمر في الأسعار للسلع والخدمات المحلية، كما يعد التضخم المنخفض عاملاً أساسيًا لاستقرار الاقتصاد الكلي، لذا نجد ان من أهم المهام للبنك المركزي أن يبقي التضخم منخفضًا ومستقرًا، للحفاظ على الاستقرار الإقتصادي.

نلاحظ من خلال الجدول(3) والشكلين المرافقين له (3) و(4) ان سعر الصرف له علاقة غير مباشرة بالتضخم في العراق، ويرجع ذلك الى عدة اسباب وعوامل مؤثرة يمتاز بها العراق، كونه مر بظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية غير ثابتة فضلاً عن تأثير العوامل الخارجية ومنها الأزمات الإقتصادية وشدة تأثيرها على الإقتصاد العراقي الداخلي، وعند تحليلنا لهذه العلاقة يمكن لنا ان نقسمها لفترتين أحدهما من 2004– 2007، والتي نلاحظ من خلالها عندما كان سعر الصرف الموازي 1453 كان معدل التضخم 27.0% عام 2004، وعندما ارتفع سعر الصرف الموازي الى 1472 دينار لكل دولار، ارتفع معه التضخم الى 37.0% عام 2005، وكذلك الحال في عام 2006، اذ تحققت بينهما علاقة طردية، وبالإضافة الى ذلك نجد انه عندما انخفض سعر الصرف الى 1260 دينار قد انخفض معه معدل التضخم في الإقتصاد، اذ بلغ 30.8% عام 2007.

أما المدة الثانية والتي تبدا من عام 2008–2020، عندما اتخذت الحكومة اجراءات عدة من أجل معالجة التضخم في الإقتصاد العراقي من خلال البنك المركزي العراقي، اذ نجد ان البنك المركزي قد خفض سعر الصرف الرسمي للعملة وذلك من أجل اعطاء قيمة للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، فضلاً عن قيام البنك المركزي بفتح نافذة بيع العملة الأجنبية في السوق

من أجل السيطرة على السوق من خلال عرض وطلب الدولار، نجد انه قد استقر سعر الصرف الموازي بشكل كبير، كما نلاحظ من خلال الجدول والشكلين المذكورين انه تحقق هدف البنك المركزي في تلك الفترة وهو تخفيض معدل التضخم بمستوى مقبول ومسيطر عليه من قبل البنك المركزي، ، اذا نجد ان هناك علاقة عكسية غير مباشرة بين سعر الصرف والتضخم في العراق تختلف عن المدة الأولى سابقة الذكر، فهنا عندما اعطى البنك المركزي قيمة للدينار العراقي بتخفيض سعر الصرف مقابل الدولار منذ عام 2008 قد انخفض معدل التضخم ، وقد بلغ سعر الصرف الموازي 1203 دينار كما تراجع معدل التضخم الى 2.7% وهي ضمن سياسة الحكومة في اعادة الثقة للتعامل بالدينار العراقي بدلاً عن الدولار في التعاملات التجارية، كما ان تأثير الأزمة المالية كان له أثره في تراجع معدلات التضخم بشكل كبير اذ انخفض الى (-2.8%) عام 2009 كنتيجة لإجراءات البنك المركزي ونتيجة لتلك الأزمة بشكل كبير عندما تراجع الطلب الكلي وانخفض الانفاق العام، ونلاحظ ان سعر الصرف والتضخم ظل كل منهما يتغير تغير طفيف ومسيطر عليه من قبل البنك المركزي العراقي، اما عام 2015 عندما تعرض العراق لأزمة مالية جديدة انخفض على إثرها سعر الصرف الموازي الى 1167 دينار مقابل الدولار، نجدا ان معدل التضخم قد انخفض هو ايضاً الى 1.4% في حين عندما ارتفع سعر الصرف اي عندما انخفضت قيمة الدينار الى 1275 دينار مقابل الدولار قد ظل معدل التضخم منخفض اذ تراجع الى 0.3%، وهي سنة استثناء بالنسبة لسياسة البنك المركزي كونه ينتهج سياسة تحافظ على المعدلات ضمن المستوى الآمن في الإقتصاد العراقي، لذلك عندما انخفض سعر الصرف اي تم رفع قيمة الدينار العراقي الى 1258 دينار مقابل الدولار، قد انخفض معدل التضخم الى 0.1% عام 2017، كما ظل بمستوى تغير عشري طفيف وضمن سيطرة البنك المركزي باستثناء ما يتعرض له الاقتصاد العراقي من أزمات خارجية تأثر على تلك العلاقة بين سعر الصرف والتضخم كما حدث في نهاية عام 2019، وتدخل العوامل الخارجية واللايقين

في الاقتصاد نتيجة بداية انتشار جائحة كورونا(COVED-19) نهاية ذلك العام، مما ادت الى تراجع طفيف في سعر الصرف الموازي فقد بلغ 1202 دينار لكل دولار وبالمقابل فقد تراجع معدل التضخم الى (-0.1%) اما في عام 2020 فعندما انخفضت قيمة الدينار العراقي فقد ارتفع معدل التضخم مرة اخرى ولو بنسبة عشرية بسيطة لاتؤثر على الاقتصاد العام ، لكنها علاقة عكسية بينهما كما هو موضح في الجدول والشكلين الآتيين.

جدول(3) سعر الصرف الموازي ومعدل التضخم في العراق للمدة 2004-2020

التفاصيل السنوات	سعرالصرف الموازي (السوق)	معدل التضخم %
2004	1453	27.0
2005	1472	37.0
2006	1475	53.2
2007	1267	30.8
2008	1203	2.7
2009	1182	-2.8
2010	1186	2.4
2011	1196	5.6
2012	1233	6.1
2013	1232	1.9
2014	1214	2.2
2015	1167	1.4
2016	1275	0.3
2017	1258	0.1
2018	1206	0.4
2019	1202	-0.1
2020	1231	1.0

المصدر : من عمل الباحثة استناداً الى البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، صفحات متفرقة.

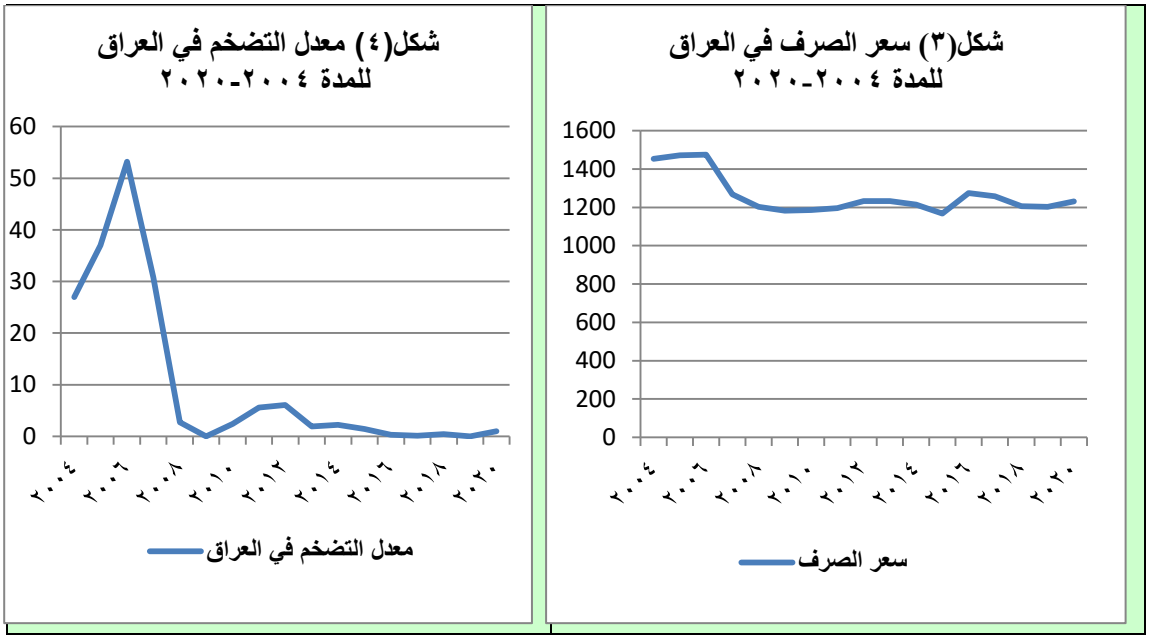

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول(3)

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- يعد التضخم أحد أهم المشاكل الذي تهدد اقتصادات الدول، نتيجة فقدان العملة المحلية لقيمتها، وقوتها الشرائية، وما يترتب عليه من ارتفاع مستمر في الأسعار للسلع والخدمات المحلية .

2- يربط سعر الصرف الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، لأن سعر الصرف يمثل سعر تبادل عملة بأخرى في وقت معين، كما أن هذا السعر يعد المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.

3- العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة عكسية، ويمكن توضيح ذلك من خلال قيام الحكومة بإجراء رفع سعر الصرف اي تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، فعندما انخفضت قيمة الدينار العراقي فقد ارتفع معدل التضخم ولو بنسبة بسيطة، لكنها علاقة عكسية بينهما .

ثانيا: التوصيات

1- رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف وبما يضمن التأثير الايجابي على مستويات التضخم والاقتصاد ككل .

2- ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية كافة وبالأخص السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية، لغرض التأثير بصورة فّعالة في مستوى الاستقرار الاقتصادي الداخلي.

3- لإيجاد أساس قوي للنمو الاقتصادي و رفع مستوى الرفاه عن طريق توفير بيئة مستقرة اقتصادياً و سياسياً و اجتماعياً الأمر الذي يتطلب الحفاظ على معدلات منخفضة من التضخم من خلال إتباع سياسة نقدية سليمة و توسيع أدواتها .

المصادر

أولاً- القوانين:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات (2004- 2020).
2. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مجموعة الإحصائية للسنوات (2004- 2020).
3. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الأقتصادي ، التضخم في الأقتصاد العراقي ، 1990 .

ثانياً- الكتب

1. د. أحمد ابريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،ط(1)،2012.
2. د.اديب قاسم شندي ، النقود والبنوك ، ط(1) ، دار ضياء للنشر والطباعة ، النجف الاشرف ، 2010.
3. متوكل بن عباس محمد مهلهل- مبادئ الاقتصاد-مدخل عام –دار المريخ –الرياض - 2009- ص33.

4. اسامة بشير الدباغ ، اثيل عبد الجبار الجومرد ،المقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن 2003 ،ص57.
5. ايمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2007، ص119.
6. بول .ا. ساموبلسون و ويليام د. نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة د.هشام عبد الله ، ط2 ، عمان : الأهلية للنشر ،2006- ص672.
7. آكلي : الأقتصاد الكلي : النظرية والسياسات – ترجمة د. عطية مهدي سليمان ومراجعة عبد المنعم السيد علي / 1980 ص615
8. فايز بن ابراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الرابعة ، الرياض ،سنة 2000، ص62.
9. عبد الوهاب الأمين و زكريا وعبد الحميد باشا، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الثانية،(الكويت : دار المعرفة للطباعة، 1987)، ص 255-256 .
10. كاظم جاسم العيساوي ، محمود حسين الوادي ،الاقتصاد الكلي – تحليل نظري وتطبيقي ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ،2000 ،ص71.
11. دومينيك سلفاتو ،يوجين دوليو، مبادئ الاقتصاد، ترجمة:على احمد على ،الطبعة الأولى (مصر،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر،2004)، ص115.
12. Griffiths ,A , and S.wall , Applied Economic , 7ed , Longman , London 1998 , P.62.
13. Ran EjazALi , other , Relation Between Exchange Rate and Budegtary Empirical Evidence from Pakistan , journal of Applied sciences , university of Agriculture , faisal abed , PAKISTAN , 2(8) , 2002 , p.839 .
14. Michal parkin , Macroeconomics , 6th , edition , pearson , Education , Inc , New York , 2003 , P.690 .
15. Baumol , S, William , Economics , princples and policy m 7ed m the Dryden New York university , 1998 , P.882 .
16. Karl E.case and Ray C.fair –priniples of macroeconomics –pearson Education –INC,Upper,saddle River-england-2007-p15.
17. Paul A Samuelson and William D.Nordhaus ،Macro Economics Seventeenth Edition، Mc Graw – Hill Companies،Irwin،2001 pp. 337-338 .